

أسواق المال تنتظر المجهول بعد الانتخابات الأميركية

اتجاه المستثمرين إلى التحولات أدى إلى زيادة تقلبات الأسواق



أسواق المال تسير على جمر الانتخابات الأميركية

انهيار العملية الانتخابية بالكامل ودخول البلاد في أزمة دستورية. فإذ لو تدخلت المحكمة الدستورية لحسم الخلاف حول نتيجة الانتخابات كما حدث عام 2000؛ وفي تلك الفترة كانت سوق الأسهم بالفعل في ذروة أزمة انفجار فقاعة أسهم التكنولوجيا، لكن الغموض الذي أحاط بنتيجة الانتخابات شكل ضغوطاً قوية ومستمرة على الأسهم طوال الربع الأخير من ذلك العام. أخيراً يقول المحلل الاقتصادي ديليان إن المستثمرين أمضوا أغلب شهور العام الحالي وهم يحاولون معرفة كيف تكون سوق الأسهم جيدة بهذه الصورة، في حين أن أوضاع الاقتصاد سيئة للغاية. ويمكن للمرء أن يتخيل مدى التناقض والتعاقب الذي سواجبه المستثمرون خلال الشهرين الأخيرين من العام الحالي بعد إجراء الانتخابات.

لكن قرار تخلي الصناديق عن مشتريات التصوط سيسبب المزيد من الارتفاع لسوق الأسهم. معنى ذلك أنه إذا كان الجميع يتوقع انخفاض الأسعار، فمن الصعب أن تتراجع السوق بصورة مستدامة، وهذا سيؤدي إلى نوع من التناقضات التي تراها مؤخراً، حيث يقع حادث سلبي وفي الوقت نفسه ترتفع الأسواق. ويمكن القول إن صناديق التحوط الاستثماري والعاملين في سوق الأوراق المالية لا يتحطون حالياً ضد النتيجة غير المرغوبة بالنسبة لهم للانتخابات أي فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن الذي يتقدم على ترامب في أغلب استطلاعات الرأي الكبرى. ويتعهد بزيادة الضرائب هو أمر سيء بالنسبة للاقتصاد والأسواق، ولكنهم يتحطون لما هو أخطر وهو

لغاية، فإنه من غير المحتمل أن تمضي الأمور وفقاً للمطلوب. تخيل لو أن كل صندوق استثمار اشترى عقود "وضع خيارات" على مؤشر سوقي واسع، قبل الانتخابات.

الانتخابات الأميركية هي الحدث الأخطر على أسواق المال على مر التاريخ نظراً لطريقة المراهنة على التقلبات

فإذا تراجعت أسعار الأسهم بعد الانتخابات كما هو متوقع، فإن الصناديق ستبيع خياراتها كإجراء احترازي، حيث ستكون العقود قد زادت من حيث القيمة،

حيث يتيح العقد المالكه بيع سهم الشركة بسعر معين قبل تاريخ محدد بغض النظر عن سعر السهم في السوق. وقد أصبحت التحولات شائعة مما أدى إلى زيادة كبيرة في مستويات التقلبات الضمنية للأسواق.

وذكرت خدمة بلومبرغ نيوز الإخبارية أنه يتم اعتبار الانتخابات الرئاسية الأميركية الحالية الحدث الأعلى مخاطرة لأسواق المال على مر التاريخ في ضوء الطريقة المعتادة للمراهنة على التقلبات. ولكن غير المعتاد هو أن التقلبات تتزايد مع ارتفاع أسعار الأسهم وهو أمر نادر الحدوث. ويعتبر التحوط ضد الانتخابات مسؤولاً جزئياً عن هذه الظاهرة.

ويقول التاريخ إنه عندما يكون حجم التداول في أسواق المال كبيراً

ليست في احتمالات التزوير وإنما في الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية فرز وتجميع هذه الأصوات.

وسيسخر العالم من الولايات المتحدة عندما يأتي يوم 3 نوفمبر ويمر دون إعلان اسم الرئيس الفائز بالانتخابات، والذي قد يتأخر إعلانه عدة أسابيع. ويقول ديليان في تحليل نشرته وكالة بلومبرغ "علمنا أن المستثمرين اتخذوا إجراءات تحوط قبل الانتخابات بهدف حماية محافظاتهم الاستثمارية من أي تراجع سريع"، وعادة ما تأخذ هذه الخطوة شكل شراء "وضع الخيارات" على مؤشر سوقي واسع، لكن أيضاً يمكن أن تتضمن هذه الإجراءات استراتيجيات تحوط أشد تعقيداً.

ويذكر أن عقود "وضع الخيارات" تنتج للمستثمر أو صندوق الاستثمار المراهنة على مستقبل شركة أو مؤشر،

تكشف تقلبات أسواق المال عمق المخاوف من الانتخابات الأميركية المرتقبة التي أجبرت المستثمرين على اتباع إجراءات التحوط لحماية محافظاتهم الاستثمارية في وقت تنفتح فيه الاحتمالات على سيناريوهات متناقضة من قبيل وقوع حادث سلبي وارتفاع الأسواق.

واشنطن - تتزايد احتمالات تحول الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة يوم 3 نوفمبر المقبل، إلى فوضى. وهناك مجموعة من السيناريوهات المطروحة أمام العاملين في أسواق المال، كان لا يمكن التفكير فيها من قبل.

وطرحت وكالة بلومبرغ للأخبار هذه السيناريوهات في صورة أسئلة منها: ماذا لو خسر الرئيس دونالد ترامب الانتخابات ورفض الاعتراف بالنتيجة؟ وماذا لو خسر منافسه الديمقراطي جو بايدن ورفض الاعتراف بالنتيجة؟ وماذا لو فاز ترامب بالأغلبية في المجمع الانتخابي وخسر في التصويت الشعبي، مما يفتح الباب أمام موجة احتجاجات شعبية لم تشهدها البلاد من قبل؟ وبحسب جيرد ديليان المحلل الاقتصادي ومؤلف كتاب "نزوة الشارع: المال والجنون في ليمان برازرز" الذي حصل على جائزة أفضل كتاب عام 2011 من مجلة نيوزويك، فإن هذه السيناريوهات ليست الوحيدة المطروحة.

وأضاف ديليان أنه يميل إلى السيناريو المرتبط بحساب الأصوات التي سيتم عبر البريد والتي قد تسجل رقماً قياسياً هذه المرة بسبب جائحة فيروس كورونا.

فالديمقراطيون بشكل عام يميلون إلى التصويت عبر البريد في ظل الجائحة، في حين يميل الجمهوريون إلى التصويت في مراكز الاقتراع. لذلك فإن ترامب قد يتقدم على منافسه بايدن مع بدء فرز الأصوات، ثم يبدأ التراجع مع وصول بطاقات الاقتراع القادمة بالبريد وفرزها. لذلك يمكن أن نتخيل شكل المناخ السياسي في ظل مثل هذا السيناريو.

ويقول ديليان إنه لا يتحدث عن يفوز بالانتخابات، لأن أسواق المال تركز الآن على طبيعة العملية الانتخابية أكثر من تركيزها على النتيجة. فالمشكلة في التصويت عبر البريد، من وجهة نظره

تعاون تجاري خليجي لتحرير عمليات انتقال السلع

مسقط - ناقش وكلاء وزارات التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الخميس عبر الاتصال المرئي، حرية انتقال السلع الوطنية بين دول المجلس، وتحديث وثيقة الإستراتيجية الصناعية لدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى إنشاء منصة معلومات إلكترونية للمشاريع الصناعية والثورة الصناعية الرابعة. وجاء ذلك خلال الاجتماعات التحضيرية لوكلاء وزارات التجارة والصناعة للجنة التعاون التجاري الـ59، ولجنة التعاون الصناعي الـ47، والتي تستضيفها العاصمة العمانية مسقط بحضور الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي نايف فلاح الحجرف.

وذكر بيان لوزارة التجارة والصناعة العمانية الجمعة أن الاجتماعات ناقشت أيضاً عدداً من الموضوعات في القطاعين التجاري والصناعي وتعزيز العمل الخليجي المشترك في مرحلة ما بعد وباء فايروس كورونا المستجد وتحقيق الأمن الغذائي لدول مجلس التعاون وتوحيد شهادات المنشأ، ودراسة إمكانية اعتماد الشهادة الإلكترونية والجوانب المتصلة بالتجارة الإلكترونية.

وأشار البيان إلى أن وكلاء وزارات التجارة والصناعة اطلعوا على تقرير مكتب الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية، وأن وزارة التجارة والصناعة العمانية شاركت في الاجتماعات، وترأس الجانب العماني في الاجتماعات وكيل الوزارة الدكتور صالح بن سعيد مسن.

السعودية تحذر من الالتفاف على اتفاق أوبك الأزمات الاقتصادية تدفع الدول إلى خرق الالتزام بخفض الإنتاج

الأسعار في الأسواق خلال ما تبقى من العام بسبب احتمال ظهور موجة ثانية للوباء. وظهر بحث داخلي في أوبك أن المنظمة تخشى أن تخفق التخفيضات القياسية التي تنفذها في إعادة التوازن إلى السوق وفي التخلص من أسوأ تخمة للمعرض في التاريخ إذا قوضت موجة ثانية من فايروس كورونا التعافي الاقتصادي هذا العام.



الأمير عبدالعزیز بن سلمان
محاولات الدول للالتفاف على السوق لن تنتج

وتتوقع المجموعة أن يرتفع الطلب على النفط بمقدار سبعة ملايين برميل يومياً في 2021 بعد تراجعته بمقدار تسعة ملايين برميل يومياً هذا العام. وتريد أوبك زيادة إنتاجها بمقدار ستة ملايين برميل يومياً في 2021. لكن البحث الداخلي الذي اطلعت عليه رويترز يشير إلى أن تلك الأرقام المستهدفة قد تكون في خطر إذا أجبرت موجة ثانية من المرض الحكومات حول العالم على فرض إجراءات العزل العام من جديد. ومن شأن هذا التصور خفض الطلب بمقدار 11 مليون برميل يومياً في 2020، وأيضاً، وهو الأهم لأوبك، سيؤدي إلى زيادة المخزونات التي تعتبرها المنظمة مؤشراً أساسياً لمراقبة مدى فاعلية إجراءات خفض الإنتاج.

وضاعف من حدة الأزمة التراجع الكبير في أسعار النفط المورد الأساسي لخزينة الدولة الكويتية، حيث اضطر البلد إلى تقليص إنتاجه اليومي من 3.12 مليون برميل إلى 2.2 مليون في نطاق الإجراءات الجماعية لمجموعة أوبك بلاس الهادفة إلى الحد من تدهور الأسعار.

أما في العراق فالوضع الاقتصادي أكثر سوءاً حيث كشفت السلطات العراقية عن اعترافها مراجعة التزاماتها مع منظمة أوبك+ بخصوص خفض الصادرات نتيجة ارتباك التوازنات المالية للبلد نظراً للاعتماد المفرط على عوائد الطاقة لتعبئة الموازنة، فضلاً عن الاحتجاجات الاجتماعية المتواصلة والمطالبات بالإصلاحات.

وقال وزير النفط العراقي إحسان عبدالجبار الأربيعاء إن "البلاد تسعى للحصول على إعفاء من اتفاق أوبك+ لتقليد إنتاج النفط خلال الربع الأول من عام 2021 لكنها ستلتزم بالخفض خلال الأشهر الثلاثة المقبلة".

وقال فاينبرغ "إن السعودية وهي أكبر منتج للنفط في أوبك تخشى من أن تضطر مجدداً إلى زيادة التخفيضات في إنتاجها النفطي لتعويض الزيادة في إنتاج الدول الأخرى".

ورفض الأمير عبدالعزیز التصريح للصحافيين بشأن ما إذا كانت السعودية مستعدة لتكرار هذا السيناريو، وقال أنه سيعمل على إبقاء المتعاملين في سوق النفط في حالة تأهب. وتتخوف منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) من أن تتعرض إلى انتكاسة في طريق محاولات إنعاش

نحو الدول الخليجية الأخرى ودول تجمع أوبك بلس التي لا تبدي رغبة قوية في الالتزام بخصص الإنتاج المتفق عليها والتي تحد من مبيعاتها من النفط.

ونسبته وكالة الأنباء الألمانية لإيوجين فاينبرغ قوله من فرانكفورت إن "الاستياء والمشكلات المالية أصبحت واضحة"، مشيراً بشكل خاص إلى الكويت والإمارات العربية المتحدة والعراق التي تدفعها احتياجاتها المالية إلى عدم التقيد بخصص الإنتاج. فبالنسبة للكويت لم يعد الحديث عن الأزمة المالية يستلزم سيناريو العجز عن دفع رواتب الموظفين والعمال، بحسب ما أعلنه وزير المالية الكويتي براك الشيعان، الأسبوع الماضي.



فوائض الإنتاج تهدد أوبك

حذرت السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم دول منظمة أوبك من محاولات الالتفاف على اتفاق خفض الإنتاج الذي يربك استقرار السوق في وقت تواصل فيه جائحة كورونا التسبب في تخمة المعرض.

من ناحيته، تعهد وزير الطاقة الاماراتي سهيل المزروعى خلال إيجاز صحفي بعد الاجتماع بأن بلاده ستخفض إنتاجها خلال أكتوبر ونوفمبر المقبلين، بما يعوض الكميات الزائدة التي ضختها خلال أغسطس الماضي. وقال نظيره العراقي إحسان إسماعيل إن بلاده ستخفض إنتاجها إلى الحد المتفق عليه بنهاية العام الحالي.

من ناحيته، قال محلل شؤون الطاقة في كوميرتس بنك الألماني إيوجين فاينبرغ إن كلمة الوزير كانت موجهة

للمنتول (أوبك) التي تعتبر السعودية أكبر عضو فيها من حيث الإنتاج والصادرات، قد اتفقت مع عدد من الدول النفطية الأخرى من خارج المنظمة، وفي مقدمتها روسيا في إطار ما يسمى تجمع أوبك بلس خلال أبريل الماضي، على خفض كبير للإنتاج لوقف تراجع أسعار النفط الخام بسبب انخفاض الطلب على الخام نتيجة إجراءات إغلاق وحظر السفر لاحتواء جائحة فايروس كورونا في العالم.

وفي مؤتمر عبر تقنية الفيديو كونفرانس مع دول أوبك بلس حذر عبدالعزیز من "تكتيكات زيادة الإنتاج وعدم الالتزام المستقر" بخصص الإنتاج. وأضاف أمام وزراء الدول الأخرى "محاولات الالتفاف على السوق لن تنتج".

وقال الوزير السعودي إن الدول التي تقدم "وعوداً زائفة" عن إنتاجها النفطي لن تهزم هدف التجمع نحو استقرار وتوجيه السوق.